



الجمهورية التونسية
وزارة السياحة



المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف



المحور الأول: تقديم المهمة:

1- إستراتيجية المهمة

2- برامج المهمة

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

الملاحق:

- بطاقات المؤشرات

- بطاقات الفاعلين العموميين

- بطاقة خاصة بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي

المحور الأول: تقديم مهمة السياحة

1- إستراتيجية المهمة :

تسعى مهمة السياحة إلى تقديم منتج ذو جودة، يلبي حاجيات وطموحات الحريف من جهة، وتحقيق اندماج أكبر للقطاع في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى (تنشيط الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، التمكين الاقتصادي للمرأة، تدعيم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بين الجهات...).

ولتحقيق الغاية المنشودة للقطاع على المدى البعيد، حرصت مهمة السياحة على أن تتصهر الاستراتيجية القطاعية ضمن التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية للدولة التونسية، على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها "منظمة الامم المتحدة" لعام 2030، والتي تلزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتحقيق السياحة المستدامة، وخاصة منها الأهداف 8 و12 و14، والمتعلقة على التوالي بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية.

علاوة على ذلك، يمثل تمكين النساء والفتيات كافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتحقيق المساواة بين الجنسين، خيار اقتصادي واستراتيجي للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة، وهو من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 5 و8 و10) التزمت به الدولة التونسية.

وتتنزل الالتزامات الدولية المذكورة أعلاه إلى التزامات وطنية مكرسة ضمن استراتيجيات قطاعية وخطط وطنية، ستعمل مهمة السياحة بدورها على المساهمة في تنفيذها.

ولعل من اهمها الخطة الوطنية لمأسسة وادماج النوع الاجتماعي وذلك من خلال الالتزام بتحقيق الهدف العام "ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية و الحقوق و الواجبات بين المواطنين»، ومختلف الاثار المترتبة عنها، وخاصة الأثر الثالث المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي

1

● **الهدف 9-8:** وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تطوير السياحة المستدامة التي تخلق فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.

● **الهدف 12-ب:** وضع واستخدام اليات رقابة قيس التأثيرات خاصة بالتنمية المستدامة، لفائدة السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 .

● **الهدف 7-14:** جعل الدول الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً تستفيد بشكل أفضل من العائدات الاقتصادية للاستغلال المستدام للموارد البحرية، من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و السياحة، بحلول عام 2030.

والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل، والاثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي.

وفي إطار تشخيص واقع القطاع ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني على القطاع، يجدر التذكير أن نجاح السياسة التنموية في قطاع السياحة والصناعات التقليدية لتونس، صاحبها سياسة اجتماعية متميزة قصد حماية المجتمع من خطر الفوارق واتساع الهوة بين المحطات السياحية والجهات، في تلازم وتكامل بين التنمية والديمقراطية وبين التضامن والعدالة الاجتماعية .

هذا، ويجدر التذكير أن واقع النشاط السياحي يزخر بعديد المعطيات الإيجابية التي جعلت منه مصدرا للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، من ذلك كونه محركا لعديد القطاعات الأخرى على غرار قطاعات النقل والفلاحة والصناعات الغذائية والصحة والطاقة والأشغال العامة والمؤسسات المالية والتجارة والصناعات المعملية، والصناعات التقليدية، والتأمين، وغيرها. إضافة إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على غرار مساهمته في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، حيث يوفر حوالي **400 ألف** موطن شغل مباشر وغير مباشر أي ما يقارب **12 %** من القوى العاملة بالبلاد.

ويعتبر النشاط السياحي مصدرا مهما للدخل حيث يوفر القطاع مداخيل هامة بالعملة الأجنبية، قدرت بحوالي **6 مليار دينار خلال سنة 2019 و3 مليار دينار إلى حدود سبتمبر 2022**، كما يساهم بحوالي **14 %** من الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة **21 %**،

ويوفر النشاط السياحي للمرأة كذلك، مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية حيث تشير الإحصائيات أن نسبة النساء العاملات في مجال السياحة والفندقة في تونس، تتراوح في المتوسط بين **20% إلى 35%.**

كما يعتبر قطاع الصناعات التقليدية من القطاعات الهامة المحركة للاستثمار والتنمية والتشغيل حيث يبلغ معدل حجم الاستثمار ما قيمته **18 م د**، ويساهم القطاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة تقدر بـ **4.5 %** وبنسبة **2 %** من مجموع الصادرات التونسية، ويشغل أكثر من **350 ألف** حرفي.

إضافة إلى مساهمته الفعالة في دعم مجهود الدولة على مستوى التشغيل (توافد أعداد هامة من خريجي التعليم العالي) وتدعيم التوازن الاجتماعي والديمقراطي عبر تثبيت السكان في مناطقهم والتقليص من ظاهرة الهجرة الداخلية مع قابلية تعاطي النشاط بالمنزل لاسيما بالنسبة للمرأة التي تمثل عنصرا فاعلا ونشيطا في هذا الميدان.

كما يعتبر من الأنشطة الأساسية للتمكين الاقتصادي للمرأة (حوالي 80% من الحرفيين في تونس هن من النساء، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تناهز حوالي 95% في بعض الاختصاصات).

وتجدر الإشارة، إلى أنه على ضوء ما أفرزته تجربة السنوات الماضية ورغم التطور الهام الذي شهده القطاع، فإن الواقع الحالي يثير عديد الصعوبات التي تحيط بالقطاع تجلت بالخصوص من خلال الأزمة العالمية التي شهدها القطاع، وأيضا الأحداث الاستثنائية التي شهدتها تونس في فترة انتقالها الديمقراطي بعد 11 جانفي 2011، من عدم إستقرار سياسي وأمن وتلوث بيئي، وأخيرا الازمة الصحية العالمية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث صنف قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة جراء تفشي هذا الفيروس، وهو ما تؤكد إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، حيث تم تسجيل تراجع جل مؤشرات النشاط السياحي العالمي بنسبة تناهز 80% سنة 2020 وجميع الأنشطة ذات الصلة من فنادق ومطاعم ووكالات أسفار ونقل بري وبحري.

وعموما تبقى الصناعة السياحية في تونس دون المأمول، إذ لا تتجاوز نسبة استقطاب الوجهة التونسية 0,53% من مجمل السواح في العالم، كما لا يوفر هذا النشاط سوى 0,2% من مجمل المداخيل السياحية على المستوى العالمي ويعود ذلك بالأساس ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية وتدهور وضعيتها المالية والتي أصبحت تؤثر سلبا على جودة العرض، كذلك ضعف تنوع المنتج والأسواق، ضعف الجانب التنشيطي والترفيهي داخل وخارج مؤسسات الإيواء السياحي، إضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة للترويج السياحي.

كما أن التحولات الكبرى والديناميكية الداخلية، التي يعيشها نشاط الصناعات التقليدية، على غرار تهرم اليد العاملة في عدد من الاختصاصات بفعل التقدم في السن والانقطاع عن ممارسة النشاط دون وضع آليات فعالة وبرامج خصوصية لتعويضها وتشبيهاها، قد يؤدي إلى اندثار عدد من الحرف. كما أن توافد أعداد هامة من خريجي التعليم العالي في عدد من الاختصاصات الأخرى العصرية والمبتكرة وذات القيمة المضافة العالية، من شأنها أن تحدث تغيير هيكلي في التركيبة الديموغرافية للموارد البشرية العاملة في القطاع.

إضافة إلى نقص اليد العاملة جراء عزوف الشباب على ممارسة هذا النشاط وضعف النسيج المؤسساتي خاصة بالنسبة لنشاط الزربية والنسيج اليدوي الذي تغطي عليه وحدات إنتاجية صغيرة الحجم غير مهيكلة، كذلك تدني جودة المنتج بسبب صعوبة التزوّد بالمواد الأولية ذات الجودة المطلوبة وتردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين وضعف الكفاءة المهنية الحرفيّة. ومنافسة القطع المقلدة والموردة من الخارج للمنتوج التونسي الأصلي مما نتج عنه ضعف الترويج للمنتوج التقليدي.

هذا، علاوة على غياب آليات تمويل، وصيغ لتسهيل إقتناء المنتوجات التقليدية بصفة عامة والزربية والمنسوجات اليدوية بصفة خاصة بالسوق المحلية، كذلك احتكار المواد الأولية من قبل عدد من الشركات.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاع من نقاط قوة ونقاط ضعف، وفي ظل تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني على القطاع، فإن رؤية المهمة على المدى المتوسط تركز بالأساس على تدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع، وتحسين قدرته التنافسية وذلك من خلال " تطوير صناعة سياحة ذات مردودية عالية، تركز على الابتكار وتثمين التراث الثقافي، تحترم البيئة، شاملة، تضامنية ومستدامة".

والاتجاه "نحو صناعات تقليدية عصرية" تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار.

وبناء على ما تقدم ذكره، ونظرا للطابع الاستراتيجي للقطاع، وانصهاره في صميم التنمية المستدامة، فإن خطة العمل بالنسبة للنشاط السياحي، إرتكزت على العمل على إستدامة القطاع من خلال تحديثه وإرساء قواعد حوكمة جديدة وتحسين العرض السياحي إضافة إلى تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي وتحفيز الطلب على الوجهة التونسية.

وسيتواصل العمل بالنسبة لنشاط الصناعات التقليدية، على دعم الإطار المؤسساتي وتنمية المعرف والمهارات والنهوض بالاستثمار وتطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالجودة والتسويق وتطوير الخطة الاتصالية للنشاط.

وطبقا للمحاور الإستراتيجية الخاصة بهمة السياحة والمتمثلة في "تنمية القدرة التنافسية للقطاع" و"حوكمة المهمة وضمان التصرف الناجع في مواردها"، فإن المهمة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية المرسومة للقطاع على المدى المتوسط والبعيد.

2- برامج المهمة:

تتكون مهمة السياحة من برنامج عملياتي وحيد " السياحة والصناعات التقليدية"، يمثل السياسة القطاعية للوزارة وبرنامج أفقي "القيادة والمساندة"، يسعى إلى مساندة البرنامج الفني في تحقيق أهدافه من خلال توفير الدعم المادي والدعم اللوجستي والتقني الضروريين.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ. ميزانية المهمة :

شهدت ميزانية مهمة السياحة لسنة 2023، تطورا بقيمة 28328 ألف دينار مقارنة بسنة 2022، وبنسبة تقدر بـ 19,45% ، ويفسر هذا التطور أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات التدخلات لفائدة "برنامج السياحة والصناعات التقليدية"، حيث تمت برمجة جملة من المشاريع الجديدة لفائدة القطاع، على غرار مشروع ترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد بجملة اعتمادات قدرت بـ 9903 ألف دينار، كما تم تخصيص مبلغ قدره 6432 ألف دينار لتجهيز المنطقة السياحية فج الاطلال بعين دراهم (4000أ.د) وربط المحطة الاستشفائية الخبايات بقابس بالكهرباء (2432أ.د).

كما تم تخصيص اعتمادات تقدر بـ 300أد لتهيئة مراكز التكوين في مهن السياحة و100أ.د للقيام بدارسة شاملة لمكونات معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف، وهو ما سيكون له انعكاسا ايجابيا على مؤشر حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف الإستراتيجي الذي تسعى مهمة السياحة بلوغه وهو "تنمية القدرة التنافسية للقطاع".

هذا إضافة إلى برمجة جملة من المشاريع الجديدة الأخرى على مستوى نشاط الصناعات التقليدية، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 1450 أد لإحداث قطب تنموي لتجديد وتطوير المنتج الحرفي ببوحر، والقيام بدراسة لإحداث قرى حرفية بكل من سليانة والمكنين، وهو ما سيساهم في تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي وبالتالي سيكون له إنعكاسا إيجابيا على تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة وهو الهدف الإستراتيجي الذي تم رسمه على مستوى السياسة العمومية.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023	ق م تكميلي 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
0,32	207	65075	64868	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
0,32	207	65075	64868	اعتمادات الدفع	
8,99	1262	15306	14044	اعتمادات التعهد	نفقات التسبير
8,99	1262	15306	14044	اعتمادات الدفع	
25,63	17015	83397	66382	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
25,63	17015	83397	66382	اعتمادات الدفع	
2604,23	9844	10222	378	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
2604,23	9844	10222	378	اعتمادات الدفع	
19,45	28328	174000	145672	اعتمادات التعهد	المجموع
19,45	28328	174000	145672	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 حسب البرامج

(الوحدة : ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023	ق م تكميلي 2022	البرامج	
النسبة %	المبلغ				
4,94	8031	170519	162488	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية
19,95	28359	170519	142160	اعتمادات الدفع	
-0,88	-31	3481	3512	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 09 : القيادة والمساندة
-0,88	-31	3481	3512	اعتمادات الدفع	
4,82	8000	174000	166000	اعتمادات التعهد	المجموع العام
19,45	28328	174000	145672	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ب. إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

قدرت نفقات ميزانية مهمة السياحة لسنوات 2024-2025، تباعا ب 179م.د 190.د أي بنسبة تطور ناهزت %2.87 و%6.14.

ويفسر هذا التطور أساسا، بمواصلة تنفيذ جملة المشاريع الجديدة والمتواصلة التي تم ترسيمها ضمن ميزانية 2023 والمخطط الوطني للتنمية، على غرار مشروع تركيز قطب تنمية الزربية بالدندان بكلفة قدرت ب 3,055 م.د، واستكمال ورشة التجارب النموذجية (1,25 م.د) ومشروع تجهيز بعض المناطق السياحية بكل من سبيطلة والقصرين بالبنية الأساسية (2م.د)...، ومن المؤمل أن تساهم هذه المشاريع في تحقيق ما تم رسمه من أهداف على مستوى السياسة العمومية.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023 - 2025) :
التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	البيان
81995	78200	65075	64868		نفقات التأجير
21800	16400	15306	14044		نفقات التسيير
85733	83950	83397	66382		نفقات التدخلات
472	450	10222	378		نفقات الاستثمار
190000	179000	174000	145672		المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
		174870	146542		المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	البيان
186162	175345	170519	142160		البرنامج 1 السياحة والصناعات التقليدية
3838	3655	3481	3512		البرنامج 2 القيادة والمساندة
190000	179000	174000	145672		المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للم.ع

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: السياحة والصناعات التقليدية

إسم رئيس البرنامج "غازي بن صالح ، مدير عام خلية الحوكمة "
تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 04 ديسمبر 2020

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

يسعى برنامج السياحة والصناعات التقليدية إلى الرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية ولمنتجات الصناعات التقليدية وذلك انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع والتي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية.

وفي إطار تشخيص واقع السياسة العمومية، يعتبر قطاع السياحة والصناعات التقليدية أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني مكن من تكريس الوجهة التونسية كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط الواقع الحالي للقطاع يقر بوجود عوامل هيكلية تعرقل تطوره لعل أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي و الأمني (الأزمات السياسيّة الداخليّة)،
- الإشكاليّات البيئيّة الصّادمة للزوّار الأوروبّيين وخاصّة بالمناطق الحضريّة وبمحيط المناطق السياحيّة،
- ضعف تنويع المنتج والأسواق،
- ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية وتدهور وضعيتها المالية والتي أصبحت تؤثر سلبا على جودة العرض،
- ضعف الجانب التنشيطي والترفيهي داخل وخارج مؤسسات الإيواء السياحي،

- محدودية الميزانية المخصصة للترويج السياحي،

- نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع،

- منافسة المنتج المقلد والمورد من الخارج للمنتج التونسي الأصلي،

- احتكار المواد الأولية من قبل عدد من الشركات،

- تردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين،

- ضعف الترويج واحتكار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

هذا ويهدف البرنامج خلال الفترة المقبلة على تبني رؤية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق النمو على المدى البعيد بما يحقق مزيد تطوير القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني.

ولتجسيم الرؤية المستقبلية للقطاع، إنبت خطة العمل على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية على المدى البعيد وهي كالتالي «تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي» و" تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة " و"تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية".

وتجدر الإشارة أن جملة هذه الأهداف انبثقت عن المحاور الاستراتيجية التالية:

❖ تنوع العرض السياحي من خلال:

- إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية
- تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية.

❖ تحسين جودة المنتج السياحي

❖ تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية

❖ دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار

❖ تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار من خلال:

- تأهيل الحرفيين

- هيكلة المؤسسات الحرفية
- تأهيل ورفع القدرة التنافسية
- حفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزة

❖ النهوض بالجودة بـ:

- استكمال إسناد علامة الجودة للمنتوجات التقليدية وضبط كراسات شروط خصوصية
- تفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ وبيانات المصدر لمنتجات الصناعات التقليدية
- إحداث منظومة جديدة خاصة بالجودة للمؤسسات الحرفية
- تعميم تبسيط الإجراءات على مستوى المراقبة الفنية عند التصدير في كافة الجهات
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب
- تطوير التجارة الإلكترونية

❖ البحث والتجديد:

- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي
- اقتناء براءة اختراع لتطوير تقنيات الإنتاج
- تنويع الإنتاج بالاعتماد على التراث الوطني التونسي

❖ تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية:

- إعداد دراسة لإحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم
- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع
- إحداث قواعد إنصات ومتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتج
- تقييم مسالك الترويج وابتكار أنماط جديدة

❖ الترفيح من نسبة النساء المساهمات فى النشاط الاقتصادى:

- التمكين الاقتصادى: الرفع من تشغيلية النساء فى الوسط الريفى بتقريب خدمات التكوين المهني وتنويع اختصاصاته،
- النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج،
- تيسير المرور من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم،
- دعم المبادرة الاقتصادية ونشر ثقافة الاقتصاد التضامني، النفاذ إلى الأسواق،
- إنتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي واعتمادها فى إعداد وتقييم المخططات التنموية.

2.1 الهياكل المتدخلة :

يتدخل فى تنفيذ البرنامج مصالح مركزية تابعة للمهمة فى شكل إدارات عامة وهى:

• مكتب التأهيل السياحي

• وحدة التصرف فى الموانى الترفيحية

• مكتب الترفيه السياحي

فضلا عن ذلك يسهر على تنفيذ هذا البرنامج أساسا مؤسسات عمومية تخضع للإشراف المباشر للمهمة وهى:

• مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وهى معهد الدراسات السياحية العليا بسيدى الظريف

• فاعل عمومي أول في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو الديوان الوطني التونسي

للسياحة

• فاعل عمومي ثان في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو وكالة التكوين في مهن

السياحة

• فاعل عمومي ثالث في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو الديوان الوطني

للصناعات التقليدية

• فاعل عمومي رابع في شكل مركز فني هو المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية

والحياكة.

2. أهداف ومؤشرات الأداء :

2.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

تتمثل أهداف البرنامج في:

❖ الهدف 1.1.1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي:

▪ **تقديم الهدف:** يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات السياحية في تونس وتعزيز النتائج الإيجابية المرجوة من القطاع السياحي في تحفيز النمو الاقتصادي وتدعيم مسار التنمية المستدامة.

▪ تقديم المؤشرات:

➤ المؤشر 1.1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض

المتوسط: يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة) المغرب، مصر، الأردن، تركيا.

وفي علاقة بالهدف الاستراتيجي فإن هذا المؤشر من شأنه أن يقيم مدى القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتج ونجاعة اليات الترويج المعتمدة للتعريف بخصائصه ومميزاته.

▪ انجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات 2021	وحدة القيس	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
مليون وافر						حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط
10,275	9,88	9,5	5,7	2.47	تونس	
//	//	//	//	2.9	المغرب	
//	//	//	//	4	مصر	
//	//	//	//	2.35	الأردن	
//	//	//	//	29.4	تركيا	

*تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية

** في ظل الأوضاع الصحية في العالم وضبابية الرؤية في القطاع السياحي نتيجة تفشي الجائحة لم تتمكن مصالحي الديوان الوطني للتونسي للسياحة من الحصول على توقعات بالنسبة للدول المنافسة

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:** تسعى وزارة السياحة لتطوير حصة السوق التونسية بحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال العمل على دعم الأسواق السياحية التقليدية واكتساح الأسواق السياحية الواعدة وتنمية المنتج السياحي وتنويعه وتحسين جودة الخدمات السياحية.

■ **المؤشر 1.1.1.2: تطور العائدات السياحية:** يرصد مؤشر حجم العائدات السياحية مداخل قطاع السياحة بالعمل الصعبة. كما يعطي فكرة واضحة عن حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتج السياحي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك.

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
6170	5930	5700	3500	2286,1	مليون دينار	تطور العائدات السياحية

■ **انجازات وتقديرات المؤشر:**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: من المنتظر أن يشهد هذا المؤشر ابتداء من سنة 2022 وإلى غاية سنة 2025 انتعاشة واضحة مع نسق نمو تصاعدي تمكنه من بلوغ إنجازات سنة 2019 مع موفى سنة 2023 وتسجيل معدل نمو سنوي في حدود 4% خلال سنتي 2024 و 2025.

❖ الهدف 1.2.1: تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة:

▪ **تقديم الهدف:** يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف الى تعزيز التمتع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية، وذلك بالعمل على تثمين القطاع وتأهيل العاملين فيه، والنهوض بجودة المنتج ودعم مجالات البحث والتشجيع على الابتكار والتجديد وتعصير القطاع ككل وتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الجهوي والوطني والدولي.

▪ تقديم المؤشرات:

➤ **المؤشر 1.1.2.1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي:** يمكن هذا المؤشر من خلال تفصيل المعلومات حسب النوع والجهة من متابعة وتقييم آليات المساندة في المجال وتأثيرها على النساء والرجال معا، وبالتالي تعديل وإحكام تصويب التدخلات والبرامج الرامية إلى دفع عجلة الاستثمار بكل الولايات وتنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة.

▪ إنجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات						إنجازات		مؤشر الأداء:		
2025		2024		2023		2022		2021		تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1600	800	1450	730	1350	660	1200	600	1150	600	
960	500	910	450	830	400	750	370	700	380	الشمال الغربي

1650	850	1600	800	1450	720	1320	660	1240	630	الوسط الشرقي
500	300	460	250	420	210	380	190	370	200	الوسط الغربي
950	550	900	500	840	440	770	385	750	400	الجنوب الشرقي
1050	550	1000	500	950	460	850	420	820	420	الجنوب الغربي

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: تم مبدئياً اعتماد نسبة تطور بـ 15% كقيمة مستهدفة في أفق 2025 لكنه مؤشر قابل للتطوير خصوصاً بالنسبة للمرأة وذلك في ارتباط وثيق بالهدف المتعلق بالترفيه في عدد النساء الحرفيات باعثة المؤسسات الحرفية.

■ المؤشر 2.1.2.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار:

مؤشر ذو بعد اجتماعي اقتصادي يمكن من متابعة فرص التنمية الاقتصادية في القطاع لاسيما المداخل وظروف العمل والعيش والتمكين الاقتصادي عموماً.

■ انجازات وتقديرات المؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
60	55	50	50	40	نسبة	نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: من المنتظر أن تتطور نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار بـ 5 نقاط مئوية سنوياً بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة، وهي نسبة تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة كوفيد 19 وما سببته من صعوبات جراء توقف منظومة النزود بالمواد الأولية والإنتاج والترويج والتسويق على المستويين المحلي والدولي.

هذا، وبالتوازي، تشير الإحصائيات إلى وجود بوادر انتعاشة على مستوى الرجوع إلى النسق العادي للاستثمار والإنتاج والتسويق لاسيما تنظيم المعارض الجهوية، والمحلية، والوطنية، والدولية. وسيتواصل العمل من أجل تعصير القطاع وذلك عبر استغلال الطاقات الكامنة به، وتأمين ميزاته التفاضلية وتشخيص فرص تطوير جديدة للترفيه في هذه النسبة والترفيه في معدل الدخل السنوي عبر مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية قطاع الصناعات التقليدية.

❖ الهدف 2.2.1: الترفيع من عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية:

■ **تقديم الهدف:** هدف مراعي عموماً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من أجل ضمان تنمية شاملة وعادلة منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة والتعهدات الدولية، يرمي هذا الهدف إلى مزيد تمكين المرأة من وسائل الإنتاج والتحكم في عملية الترويج ومتابعة إدماجهن ضمن القطاع المهيكّل.

■ تقديم المؤشرات:

■ **المؤشر 2.2.1.1: نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب تطور نسبة المشاريع النسائية المحدثة والمدرجة ضمن القطاع المنظم.

■ إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر القيس
2025	2024	2023				
42	39	37	35	35	نسبة	المؤشر 1.4.1: نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية.

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: سيتم العمل خلال السنوات المقبلة على استرجاع نسق الاستثمار تدريجياً بعد تداعيات أزمة كورونا على القطاع، والاقتراب من تحقيق التكافؤ النوعي على مستوى الاستثمار.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
	المؤشر 1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق	9.5 مليون وafd	دعم القطاع	105598 أ.د.	■ تتمين الخصوصيات الإنسانية والتاريخية والثقافية والمناخية لتونس في محيطها الأرومتوسطي والتأكيد

<p>على التواصل الترابي والحضاري والثقافي لتونس مع الفضاء الأوروبي.</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع خطة ترويجية خاصة للتعريف بالمدن والمحطات السياحية التي لا يقبل عليها السياح بكثافة تحسين خدمات استقبال السياح الجزائريين القادمين عبر البرّ على مستوى المعابر الحدودية تكثيف الحملات الرقابية الوطنية الموجهة 		السياحي	5700 مليون دينار	السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط. المؤشر 2: تطور العائدات السياحية.	الهدف 1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي
<ul style="list-style-type: none"> تعصير الخدمات الإدارية والوسائل الابداعية بالمعهد 	3174 أ.د.	التعليم العالي			
<ul style="list-style-type: none"> تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة بين مؤسسات التكوين السياحي المماثلة بالبلدان الأجنبية. برمجة حملات دعائية وتعريفية بمنظومة التكوين السياحي والفندقي بالوسط المدرسي 	17070 أ.د.	التكوين في مهنة السياحة			
<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار. جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها تشخيص ودراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية أليات 	22560 أ.د.	دعم قطاع الصناعات التقليدية	50% 37%	المؤشر 1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي المؤشر 2: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار المؤشر 3: نسبة النساء باعثة المؤسسات الحرفية	الهدف 2: تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره التنمى المحلية والجهوية المستدامة. الهدف 3: الترفيع من عدد النساء الحرفيات

<p>التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع 					<p>باعات المؤسسات الحرفية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إنجاز مجموعة من الابتكارات بتقنيات وزخارف متنوعة، ▪ إبرام اتفاقيات شراكة لابتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية. ▪ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتطوير المؤهلات الحرفية ▪ تمكين الحرفيين من تصاميم جديدة. ▪ إبرام اتفاقيات شراكة لتأثيث وحدات فندقية مختلفة 		<p>الابتكار والتجديد 714.أ.د. والإحاطة في الزربية والحياسة</p>			

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

حرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للفاعلين العموميين، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لبرنامج «السياحة والصناعات التقليدية» ،فان مهمة السياحة ملزمة بمواصلة العمل بآلية عقود الأداء مع الفاعلين العموميين " الديوان الوطني التونسي للسياحة" و"وكالة التكوين في مهن السياحة" و" الديوان الوطني للصناعات التقليدية" و"المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياسة " بعنوان سنوات 2023 – 2025 باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية.

وفيما يلي أهم الأنشطة التي سيساهم الفاعلون العموميون في إنجازها من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج بعنوان سنة 2023:

جدول عدد7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج	الفاعل العمومي
	<ul style="list-style-type: none"> - تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية - تنوع نمط الاستثمار بإنجاز المشاريع السياحية غير التقليدية - إنجاز المشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار - تحسين جودة المنتج السياحي من خلال تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية 	<p>تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي</p>	<p>1. الديوان الوطني التونسي للسياحة</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - وضع خطة ترويجية واتصالية تتلاءم مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة. - العمل على عودة الحركة السياحية لسالف نشاطها في أقرب الآجال الممكنة واسترجاع الحصص المفقودة بالأسواق. - المحافظة على مكانة الوجهة السياحية التونسية في الأسواق التقليدية وتدعيمها ومجابهة المنافسة. - التوجه للأسواق ذات المخزون الهام. - العمل على تنوع العرض وتحسين الخدمات المسداة عبر تنوع أنماط الإيواء والتركيز على المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة التي من شأنها القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الإنفاقية العالية. - تبني توجه كفي وابتقائي للعمليات الترويجية. - خلق الحدث عبر تنظيم تظاهرات كبرى ودعمها. - التظاهرات بالخارج: - اعتماد توجه كفي للمشاركة في المعارض والصالونات من خلال حث أصحاب النزل ووكالات الأسفار على المشاركة الفعالة - مزيد انتقاء التظاهرات التي تتميز بالمرتفعة وذات الوقع الإيجابي على الوجهة التونسية. - انتقاء التظاهرات والعمليات الترويجية التي تقام بالخارج و التي تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع ومختلف شركائنا بالخارج. 		

	<p>تنمية المبيعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوجه تدريجيا نحو تطوير آلية الاشهار المشترك لتصبح آلية أكثر نجاعة لدفع المبيعات. - دعم متعهدي الرحلات الجدد والمختصين ومن اصول تونسية قصد جلب شرائح جديدة من شأنها التمديد في الموسم السياحي. - توسيع المجال الجغرافي للأسواق التي يمكن أن تستفيد من آلية الإشهار المشترك - ضفاء أكثر مهنية للمشاركة في المعارض والصالونات من خلال حث أصحاب النزل ووكالات الأسفار على المشاركة الفعالة الى جانب العمل على مزيد انتقاء التظاهرات التي تتميز بالمرودية المرتفعة وذات الوقع الايجابي على تسويق الوجهة التونسية. - انتقاء التظاهرات والعمليات الترويجية التي تقام بالخارج والتي تستهدف دمج الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع ومختلف شركائنا بالخارج. <p>العلاقات العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تكثيف برامج استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي ومميزات المنتج السياحي التونسي. - توطيد علاقاتنا بمختلف شركائنا بالخارج خاصة من متعهدي رحلات ووكلاء اسفار من خلال تنظيم زيارات دراسية الى مختلف الجهات السياحية بالبلاد - تنظيم مجموعة من ورشات العمل التي تستهدف شبكات البيع ومتعهدي الرحلات قصد تعزيز الشراكة في المجال. - تكثيف التظاهرات الثقافية والرياضية التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات والزيارات مع الحرص على تغطيتها إعلاميًا لما لها من وقع ايجابي على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط وانتعاش مختلف الجهات السياحية. - التعاقد مع جملة من المؤثرين التونسيين لتنشيط مواقع التواصل الاجتماعي. - إعادة تطوير بوابة الترويج للوجهة السياحية التونسية. - تطوير ثلاث لغات إضافية للبوابة وتحسين ت موقعها. 		
	<ul style="list-style-type: none"> - تحديث تجهيزات ومعدات مدارس التكوين. - رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد - تعزيز منظومة التكوين السياحي بإطارات تستجيب لمقياس الخبرة المهنية والقدرات العلمية وتعصير برامج التكوين وتطوير كفاءة المكونين. 		<p>2.وكالة التكوين في مهن السياحة</p>
<p>~ 25 ~</p>			

	<p>- مضاعفة طاقة التكوين من خلال المرور من طاقة تكوين تقدر بـ 1350 متكونا حاليا إلى 2700 متكونا.</p>		
	<p>- إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل.</p> <p>- دراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية آليات التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل.</p> <p>- تأطير الحرفيين من حيث ربط علاقات تجارية وشراكة مع حرفيين وباعثين جدد من جهات أخرى مع التكفل أيضا بإيوائهم</p> <p>- تنفيذ برنامج حملات تحسيسية موجهة لطلبة المعاهد العليا للفنون والحرف ومعاهد الدراسات التكنولوجية والكليات ذات الصلة في قطاع الصناعات التقليدية للتعريف به وبالامتيازات والحوافز التي يخولها الاستثمار فيه.</p> <p>- تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين وذلك من خلال التعريف بالامتيازات والحوافز المتاحة في المجال فضلا عن اطلاعهم على الاختصاصات الحرفية المحلية الواعدة على صعيد التصدير والتشغيل.</p> <p>- المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار.</p> <p>- تمكين الباعثين الجدد سيما منهم خريجي التعليم العالي من فرص للتعريف بمنتجاتهم وربط علاقات مهنية وتجارية وذلك من خلال توفير فضاء لفائدتهم ضمن صالون الابتكار في الصناعات التقليدية.</p> <p>- دعم تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف</p> <p>- مساندة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية الممول في إطار التعاون الدولي</p> <p>- رقمنة إجراءات المراقبة الفنية</p> <p>- حفظ رصيد التناقل الفنية</p> <p>- تجهيز مراكز الطابع بمعدات المراقبة الفنية إضافة إلى لوازم مراقبة الجودة</p> <p>- القيام بتحليل مخبرية لدى المراكز الفنية</p> <p>- تعزيز الفرق المكلفة بمراقبة الجودة على المستوى الجهوي</p> <p>- يوم الصناعات التقليدية واللباس الوطني: الجائزة الوطنية للنهوض بالصناعات التقليدية والفنية والجائزة الوطنية للشبان في الصناعات التقليدية</p>		<p>3.الديوان الوطني للصناعات التقليدية</p>

- عقد لقاءات مع مختلف المؤطرين الجهويين لمزيد الإحاطة بالحرفيين
- متابعة أعمال التأطير السنوية لكل مؤطر جهوي.
- العمل على تسهيل عمليات التأطير بالجهات عبر توفير الوسائل والمواد اللازمة
- تنفيذ أنشطة خصوصية في إطار برنامج التنمية المندمجة مع متابعة وتقييم سير عمليات التكوين بالورشات الحرفية المنجزة في الإطار
- برمجة دورات تمكين تقني وفني وتسيير وتصرف لفائدة الحرفيين وذلك في إطار الوحدة الإقليمية لتنمية الكفاءات
- برمجة دورات مراقبة اقتصادية جماعية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية وذلك من أجل دعم قدراتهم التدبيرية والتسييرية والتقنية والتسويقية إضافة إلى مواكبة الورشات أو المؤسسات حديثة التأسيس وما تواجهه من صعوبات خصوصا ما بعد مرحلة التأسيس تحول دون إقلاعها واستمراريتها
- تنظيم مسابقات الابتكار في الصناعات التقليدية
- تنظيم أولمبياد الكفاءة الحرفية
- الإعداد لفضاء الموروث الحرفي في إطار الصالون الوطني للإبتكار
- مواصلة إعداد مراجع ومدونات وطنية حول أنشطة الصناعات التقليدية
- العمل على إحصاء الرصيد الوثائقي وتطويره
- تدعيم المخزون المتحفي والمحافظة عليه
- ❖ **برمجة تظاهرات وطنية وجهوية وخارجية**
- تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية
- تنظيم تظاهرات جهوية ومحلية بتدعيم ترويج منتجات الحرفيين على المستويين وخاصة الجهوي وخلق حركية تجارية متواصلة على مدار السنة
- تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية
- المشاركة في تظاهرات مهنية دولية
- المشاركة في تظاهرات تجارية دولية
- انجاز عمليات تأطيرية حول آليات المساندة والدعم التي توفرها الدولة في مجال التصدير وذلك بالتنسيق مع دار المصدر
- ❖ **أنشطة أخرى تدعم جانب ترويج المنتج التقليدي:**
- **تطوير الاتصال التجاري والمؤسساتي الإلكتروني:**
- تعزيز الترويج على شبكة الانترنت (فهرسة موقع واب الديوان بثلاث لغات/ موقع

<p>الويب الخاص بالقرى الحرفية/ موقع أرتيكو...تتشيط صفحات " فايس بوك "، (إن "يوتوب"...)) ▪ القيام بحملات إشهارية ترويجية من أجل تحقيق اتصال تسويقي دائم مع المحيط:</p> <p>- تصميم وانجاز مجموعة من المحامل الاشهارية الورقية والالكترونية خاصة بالديوان وبالقطاع وبمختلف التظاهرات (كتيبات ومطويات ومحامل اشهارية في لغات...)</p> <p>- انجاز حملات اشهارية (ومضات اشهارية تلفزيونية وإذاعية ...) للتعريف بمختلف التظاهرات التجارية والحملات التي ينظمها الديوان أو يشارك فيها بالداخل والخارج.</p>		
<p>- تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة.</p> <p>- إنجاز مجموعة من الابتكارات تحت إشراف فني للمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة.</p> <p>- إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ولتوفير الموارد البشرية الضرورية للقطاع ولتأثيث بعض الوحدات الفندقية.</p> <p>- التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية.</p>		<p>4. المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة</p>

3 - الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

شهدت ميزانية برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2023، تطورا بنسبة تقدر ب19.95% مقارنة بسنة 2022، ويفسر هذا التطور أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات الإشراف المخصصة للبرنامج والموجهة لترميم وتهيئة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد، إضافة إلى برمجة جملة من المشاريع الجديدة واستكمال تنفيذ بعض المشاريع المتواصلة كما تم ترسيمها على مستوى مخطط التنمية لفائدة الفاعلين العموميين المتدخلين في تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج، على غرار تهيئات بالبنية الأساسية لبعض المناطق السياحية ومدارس التكوين في مهن السياحة والقيام بدراسات لإحداث قرى حرفية جديدة، إلى جانب مشروع تركيز قطب تنمية الزربية بالدندان.... كل هذه المشاريع المبرمجة سيكون لها انعكاسا ايجابيا على تنمية القدرة التنافسية للقطاع والمحافظة على إستدامته ويمكن قراءة ذلك من خلال النسق التصاعدي لتقديرات مؤشرات قيس أداء البرنامج لسنوات 2023-2024 وأهمية الأنشطة والمشاريع المتوقع تنفيذها لفائدة القطاع.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023	ق.م.ت. 2022	إنجازات 2021	بيان النفقات
النسبة	المبلغ				
0,22	135	62835	62700	66133	نفقات التأجير
9,65	1262	14346	13084	16011	نفقات التسيير
25,71	17015	83191	66176	11650	نفقات التدخلات
4973,50	9947	10147	200	0	نفقات الإستثمار
19,95	28359	170519	142160	93794	المجموع

ويبين الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى **2023-2025** لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية:

جدول عدد 4 :

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق.م.ت. 2022	إنجازات 2021	بيان النفقات
79525	75848	62835	62700	66133	نفقات التأجير
20742	15392	14346	13084	16011	نفقات التسيير

85506	83734	83191	66176	11650	نفقات التدخلات
389	371	10147	200	0	نفقات الإستثمار
186162	175345	170519	142160	93794	المجموع

إسم رئيس البرنامج "يحي الشواشي ، مدير عام المصالح المشتركة "

تاريخ توليه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

1- تقديم البرنامج :

1.1 إستراتيجية البرنامج :

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في مساندة البرنامج العملياتي " السياحة والصناعات التقليدية"، من خلال دوره الإداري والمالي واللوجستي وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة وتطوير الموارد البشرية.

وفي إطار دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف، وتماشيا مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية والمعرفية وترشيد التصرف المالي واللوجستي، تنتزل التوجهات الإستراتيجية للبرنامج على النحو التالي:

▪ ضمان حوكمة المهمة وبرامجها،

▪ ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة،

ولضمان تنفيذ السياسة العمومية على أفضل وجه تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج "القيادة والمساندة" وتسهر على قيادة هذا البرنامج خاصة الهياكل التالية:

1. الديوان ومكاتبه

2. الإدارة العامة للمصالح المشتركة

3. التفقدية العامة

4. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

5. إدارة التعاون الدولي

6. خلية الحوكمة

يعكس العدد الهام للهيكل الإداري المتدخل في الدور الأساسي والمحوري لبرنامج القيادة والمساندة في دعم برنامج السياحة والصناعات التقليدية من جهة وفي تحقيق السياسة العامة لمهمة السياحة من جهة أخرى.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

▪ الهدف 9-1: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة

هدف محوري تم ضبطه تماشياً مع توجهات ومستلزمات المرحلة لضمان حوكمة المهمة وبرامجها، والذي يحتم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف في موارد المهمة.

ويعمل برنامج القيادة والمساندة على ضمان تحقيق نجاعة مهمة السياحة وذلك عبر متابعة مدى تحقيق المؤشرات التالية:

▪ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

يعطي هذا المؤشر فكرة حول مدى متابعة تنفيذ توصيات هيكل القيادة بالوزارة. وقد تم اختيار هذا المؤشر بناء على ما يقتضيه ارساء مبادئ الحوكمة عبر تطوير سبل التنسيق بين مختلف رؤساء البرامج ومختلف المتدخلين بالاعتماد على مختلف الآليات الجديدة للتصرف حسب الأهداف.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
70	60	45	40	-	نسبة	نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية: لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، لجنة التمويل العمومي، لجنة المشتريات خارج إطار الصفقات، اللجنة القطاعية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية، اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية، هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (في انتظار استكمال بعث بعض اللجان الأخرى على غرار لجنة قيادة البرنامج و لجان الرقابة الداخلية....)

تم اعتماد نسبة التنفيذ الخاصة بسنة 2022 والنسب التقديرية لسنوات 2023-2025 لمؤشر نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية باعتبار أنه لا توجد احصائيات سابقة لنسب تنفيذ قرارات هذه اللجان، على أن يتم تحسينه تدريجيا في السنوات المقبلة.

✓ المؤشر 2.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع منظورها كما يعكس مدى تكريس المهمة لمبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية مع كافة المتعاملين معها ومع هياكل الرقابة والمجتمع المدني بما يدعم ثقة الإدارة من خلال تسهيل النفاذ إلى المعلومة وهو كذلك تكريس للتوجه العام للبلاد لدعم ركائز الإدارة المفتوحة.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
80	70	40	10	-	نسبة	نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة الموقع الرسمي للمهمة وذلك عبر القيام بعملية التحيين الدوري للمعطيات والبيانات المدرجة بالموقع والعمل على إدراج كل الأنشطة التفاعلية ونشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بالوزارة مع تحسين الخصائص الفنية له لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة لمنظوري الإدارة.

وتبرز النسبة الضعيفة لسنة 2022 لتعطل رابط الموقع نظرا للأشغال الجارية عليه ومن المتوقع تسجيل نسب زيارة عالية في سنوات 2023-2025 بعد دخول الموقع الرسمي الجديد حيز العمل.

• **الهدف 9-2 : ضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص**

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية مع المحافظة على التوازنات المالية للدولة والعمل على تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفاءة ودعم التكوين. وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة تحقيق الهدف.

✓ **المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور**

يندرج اختيار هذا المؤشر بناء على التوجه الرامي إلى التقليل من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانية التنمية. هذا، ويحرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حوكمة التصرف في كتلة الأجور كالإنتدابات الجديدة أو حوكمة التصرف في الموارد البشرية عبر إعادة التوظيف والتكوين والترقيات والنقل وكيفية سد الشغورات كما أن القراءة الأولية لهذا المؤشر تحيلنا إلى مدى مصداقية تقديرات الميزانية مقارنة بالإنجازات.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.9**

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
3	3.5	4	4.5	11.06	نسبة	الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى التحكم في كتلة الأجور وذلك عبر حوكمة التقديرات عن طريق الضبط الدقيق للحاجيات بالاعتماد على آلية البرمجة السنوية للنفقات للسنة س-1 والتقرير السنوي لأداء المهمة لس-1،

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا نظرا لمغادرة بعض الأعوان في إطار نقلة ومن المتوقع أن يتراجع الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور في السنوات المقبلة بعد وضع رؤية واضحة تخص الإنتدابات والمصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة.

✓ **المؤشر 2.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين:**

يعكس هذا نسبة تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة ضمن المخطط السنوي لتكوين أعوان مهمة السياحة حسب المتطلبات الحقيقية للأعوان ومراكز العمل.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
97	95	85	75	73	نسبة	نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

وقد شهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2021 ومن المتوقع أن يواصل المؤشر في الإرتفاع نظرا لتنوع برنامج التكوين وملائمته لمتطلبات العمل ولانتظارات الأعوان.

▪ **الهدف الإستراتيجي عدد 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة:**

يندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموما وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة.

✓ المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تعزيز المتابعة المستمرة لتقديم تنفيذ الميزانية ومدى إيفاء الإدارة بالتزاماتها تجاه منظورها، وتمثل البرمجة السنوية للنفقات الآلية الرئيسية لمتابعة دورة الميزانية ومدى تقدم انجاز المشاريع المبرمجة والمضمنة المشروع السنوي للأداء.

✓ تقديرات المؤشر 1.3.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
10	15	20	25	34.59	نسبة	الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

تعمل مختلف الهياكل الإدارية لمهمة السياحة على تقليص الفارق بين تقديرات وإنجازات ميزانية المهمة وذلك بالعمل ضبط الحاجيات بأكثر دقة والعمل على حسن توظيف واستغلال مختلف آليات حوكمة التصرف في المال العام.

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا بسبب تداعيات جائحة كورونا ومن ذلك تأجيل اقتناء بعض المعدات وعدم اثمار بعض الاستشارات وإلغاء عديد التظاهرات وتنفيذ المشاريع بنسق بطيء. ومن المتوقع تقلص الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية باستقرار الوضع في البلاد ورجوع النسق العادي لتنفيذ المشاريع في السنوات المقبلة.

✓ المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد

تم ضبط هذا المؤشر في إطار التوجه العام الذي يرمي إلى تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة عبر دراسة وضبط كلفة نفقات التسيير للعون الواحد وترشيدها من خلال التحكم في كلفة التوريد من المواد والتجهيزات واستهلاك الطاقة.

✓ تقديرات المؤشر 2.3.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
15	13.5	12	11	9.6	أد	كلفة التسيير للعون الواحد

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز هامة سنة 2021 وسيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى الترفيع في كلفة التسيير للعون الواحد باعتبار أن نسبة التأطير على مستوى المهمة هي نسبة عالية (أكثر من 60% إطارات عليا) وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة بإسناد الخطط الوظيفية على غرار الوقود... إضافة إلى ذلك وفي ظل غياب آلية الانتداب لأكثر من أربع سنوات سيتم العمل على الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتكوين كما تمت الإشارة إليه سابقا حتى تكون عملية إعادة توظيف الاعوان ناجعة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج "القيادة والمساندة" بعنوان سنة 2023:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.9: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.		القيادة	القيادة: 374 أ.د. المساندة: 2901 أ.د.	-المتابعة الدورية للتوصيات والملاحظات المدرجة ضمن محاضر جلسات لجان القيادة ذات الأولوية والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة.
	المؤشر 2.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة		القيادة		-التحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة. (تحسين الخصائص الفنية له وذلك لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة)
الهدف 2.9: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص	المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور.		المساندة		-المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور -دراسة العناصر التي تؤدي إلى التغيرات الحاصلة على مستوى كتلة الأجور ومدى القدرة على توقعها. -الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحسين مستوى الإنجاز -حصر العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان كيفية سد الشغورات والحلات التي يكون عليها الموظف.
	المؤشر 2.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.		المساندة		-مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية. -العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.

<p>-الإعداد الجيد لوثيقة البرمجة السنوية للنققات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والحرص على تحيينها طبقا للترتيب الجاري بها العمل (باعتبارها آلية من آليات حوكمة الميزانية)</p>	المساندة		<p>المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.</p>	<p>الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة</p>
<p>-ترشيد نفقات التشغيل عبر التحكم في كلفة التوريد من المواد والتجهيزات واستهلاك الطاقة</p> <p>-متابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات.</p>	المساندة		<p>المؤشر 2.3.9: كلفة التشغيل للوحدة الواحدة.</p>	

4- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 في حدود 3481 أد أي بانخفاض يقدر بـ 31 أد و بنسبة تقدر بـ 0.88% وذلك في إطار ترشيد النفقات نظرا للأزمة التي تمر بها المالية العمومية.

خلافا للتطور الاعتيادي الذي ستشهده الاعتمادات المبرمجة للتأجير، فإن كل من نفقات التشغيل والتدخلات ستحافظ على نفس المبالغ المبرمجة لسنة 2022 وستشهد نفقات الإستثمار تراجعاً هاماً سنة 2023 نظراً للضغوطات التي تشهدها المالية العمومية.

ومن المتوقع أن يؤثر هذا التراجع للميزانية على فعالية ونجاعة أداء برامج المهمة وما يترتب عن ذلك من تقديرات لمؤشرات قيس أداءها.

ومن المتوقع أن تشهد ميزانية برنامج القيادة والمساندة خلال سنتي 2024 و2025 زيادة طفيفة في الإعتمادات المبرمجة لا تتعدى 4% مخصصة بالأساس لقسم التأجير.

كما أن المشاريع التي تمت برمجتها ضمن مخطط التنمية لسنوات 2023-2024 سيتم إنجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ				
3.32	72	2240	2168	2046	نفقات التأجير
0	0	960	960	604	نفقات التشغيل
0	0	206	206	8088	نفقات التدخلات
-57.87	-103	75	178	121	نفقات الاستثمار
-0.88	-31	3481	3512	10859	المجموع

جدول عدد 4 :

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م 2022	إنجازات 2021	بيان النفقات
2 470	2 352	2 240	2168	2046	نفقات التأجير
1 058	1 008	960	960	604	نفقات التشغيل
227	216	206	206	8088	نفقات التدخلات
83	79	75	178	121	نفقات الاستثمار
3 838	3 655	3481	3512	10859	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
3 838	3 655	3481	3512	10859	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات قيس أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر الأداء: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
2. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة (المغرب، مصر، الأردن، تركيا...)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد السياح الوافدين على تونس مقارنة بعدد الوافدين على الوجهات المنافسة
2. وحدة المؤشر: مليون وافد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي/ إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2021
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10.2 مليون وافد بنهاية سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات

III- قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات			ق.م 2022	إنجازات			وحدة القياس	الديوان الوطني التونسي للسياحة	1.1.1
2025	2024	2023		2021	2020	2019			
مليون وافد									
10,275	9,88	9,5	5,7	2,475	2,012	9,429	تونس		
//	//	//	//	2,9	2,778	12,932	المغرب	حصّة السوق التونسية مقارنة بالأسواق الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	
//	//	//	//	4	3,5	17,8	مصر		
//	//	//	//	2,35	1,24	5,360	الأردن		
//	//	//	//	29,4	15,826	51,86	تركيا		

*تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية

** في ظل الأوضاع الصحية في العالم وضبابية الرؤية في القطاع السياحي نتيجة تفشي الجائحة لم تتمكن مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة من الحصول على توقعات بالنسبة للدول المنافسة

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: تم تحديد التوقعات المتعلقة بمؤشر عدد الوافدين اعتمادا على التمشي الذي ينص على فترة ثلاث سنوات لاستعادة النسق العادي للنشاط السياحي وذلك ابتداء من سنة 2023 واعتماد نسبة 4% كمعدل نمو خارج فترات الأزمات. هذا و تراوح نصيب الوجهة التونسية مقارنة ببعض الأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات الفارطة بين 6 و 11% وتسعى وزارة السياحة لتطوير هذه النسب من خلال العمل على دعم الأسواق السياحية التقليدية و اكتساح الأسواق السياحية الواعدة وتنمية المنتج السياحي وتنويعه وتحسين جودة الخدمات السياحية.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور العائدات السياحية

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي
تعريف المؤشر: يرصد مؤشر حجم العائدات السياحية مداخيل قطاع السياحة بالعملية الصعبة. كما يعطي فكرة واضحة عن حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتج السياحي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي مقارنة بالمداخيل الجمالية من العملة الصعبة للبلاد
2. وحدة المؤشر: مليون دولار
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي / إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2022
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6.170 مليون دينار نهاية سنة 2025.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات	ق.م	إنجازات			وحدة القيس	الديوان الوطني التونسي للسياحة	2.1.1	
		2025	2024	2023				*2022
6170	5930	5700	3500	2286,1	2018,4	5.628,4	مليون دينار	تطور العائدات السياحية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: نتيجة انتشار فيروس كورونا على امتداد سنتي 2020 و 2021، تراجع حجم العائدات السياحية بين 2019 و 2021 بنحو 59,4% ليمر من 5628,4 م د سنة 2019 إلى 2286,1 م د سنة 2021. ومن المنتظر أن يشهد هذا المؤشر ابتداء من سنة 2022 وإلى غاية سنة 2025 انتعاشة واضحة مع نسق نمو تصاعدي ومطرد تمكنه من بلوغ إنجازات سنة 2019 مع موفى سنة 2023 وتسجيل معدل نمو سنوي في حدود 4% خلال سنتي 2024 و 2025.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور مواطن الشغل المحدثه حسب الجهات والنوع الاجتماعي

رمز المؤشر: 1.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة
2. تعريف المؤشر: مؤشر كمي يُمكن من متابعة التفاوت الجهوي التنموي بين الولايات من حيث التشغيل في القطاع ومن منظور النوع الاجتماعي وذلك عبر إنتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي قصد اعتمادها في إعداد وتقييم المخططات التنموية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
 - احداثات مواطن الشغل حسب الإقليم X المتوسط الجندي
 - المتوسط الجندي (مشاريع ومواطن شغل): 1/3 نساء، 2/3 رجال
 - 8000 موطن شغل سنويا تقريبا (نساء ورجال)
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة الرصد والاستشراف
4. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2025: 3550 موطن شغل نسائي و 6710 رجالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية/ الرصد والاستشراف

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات 2021	مؤشر قيس أداء الهدف :
2025	2024	2023			

تطور مواطن الشغل المحدثة حسب والنوع الاجتماعي	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الشمال الشرقي	600	1150	600	1200	660	1350	730	1450	800
الشمال الغربي	380	700	370	750	400	830	450	910	500
الوسط الشرقي	630	1240	660	1320	720	1450	800	1600	850
الوسط الغربي	200	370	190	380	210	420	250	460	300
الجنوب الشرقي	400	750	385	770	440	840	500	900	550
الجنوب الغربي	420	820	420	850	460	950	500	1000	550

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم مبدئيا اعتماد نسبة تطور بـ 15% كقيمة مستهدفة في أفق 2025 لكنه مؤشر جد قابل للتطوير خصوصا بالنسبة للمرأة وذلك في ارتباط وثيق بالهدف 4.1 المتعلق بالترفيه في عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية وبالمؤشر الراجع إليه

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار

رمز المؤشر: 2.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم دور قطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة
- تعريف المؤشر: مؤشر ذو بعد اجتماعي اقتصادي يمكن من متابعة فرص التنمية الاقتصادية في القطاع لاسيما المداخيل وظروف العمل والعيش كما يعطي المؤشر فكرة حول نسبة الحرفيات والحرفيين الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 د
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: تقديرات المداخيل السنوية المسجلة على العدد الجملي للحرفيين والحرفيات
- وحدة المؤشر: نقاط مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة الرصد والاستشراف
- تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % في أفق 2025.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية/ الرصد والاستشراف

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2022	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021			
%60	%55	%50	%45	%40		نسبة	نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة من المنتظر أن تتطور نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار بـ 5

نقاط مئوية سنويا، وهي نسبة تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة الكورونا، وما سببته من صعوبات جراء توقف منظومة التزود بالمواد الأولية والإنتاج والترويج والتسويق على المستويين المحلي والدولي.

وتشير الإحصائيات أن هناك بوادر انتعاشة على مستوى الاستثمار والإنتاج والتسويق (تنظيم المعارض الجهوية والمحلية والوطنية والدولية). كما سيتواصل العمل من أجل تعصير القطاع، وذلك باستغلال الطاقات الكامنة به وتثمين ميزاتهِ التفاضلية وتشخيص فرص تطوير جديدة للترفيه في هذه النسبة والترفيه في معدل الدخل السنوي عبر مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية قطاع الصناعات التقليدية.

بطاقات مؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة
5. تعريف المؤشر: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
8. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر: عدد التوصيات والقرارات التي يتم تنفيذها من الهياكل القيادية بالوزارة/العدد الجملي للقرارات والتوصيات الصادرة عن اللجان القيادية بالوزارة*100
8. وحدة المؤشر: نسبة
9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اللجان القيادية
10. تاريخ توفر المؤشر: السداسي الأول من السنة
11. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2025
12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
70	60	45	40	-	نسبة	نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية: لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، لجنة التمويل العمومي، لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات، اللجنة القطاعية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية، اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية، هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (في انتظار استكمال بعث بعض اللجان الأخرى على غرار لجنة قيادة البرنامج و لجان الرقابة الداخلية....)

تم اعتماد نسبة التنفيذ الخاصة بسنة 2022 والنسب التقديرية لسنوات 2023-2025 لمؤشر نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية باعتبار أنه لا توجد احصائيات سابقة لنسب تنفيذ قرارات هذه اللجان، على أن يتم تحسينه تدريجيا في السنوات المقبلة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يمكن هذا المؤشر من المتابعة السنوية لمختلف قرارات وتوصيات لجان القيادة الإدارية في حين هناك بعض التوصيات التي تخص برامج ومشاريع تمتد على أكثر من سنة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر: 2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان التطور المستمر لنجاحة المهمة.
2. تعريف المؤشر: نسبة تطور مستعملي الموقع الرسمي للمهمة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد مستعملي موقع الوزارة n - عدد مستعملي موقع الوزارة-n) / (1 عدد مستعملي موقع الوزارة) * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021			
80	70	40	10	-	نسبة	نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة	

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة الموقع الرسمي للمهمة وذلك عبر القيام بعملية التحيين الدوري للمعطيات والبيانات المدرجة بالموقع والعمل على إدراج كل الأنشطة التفاعلية ونشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بالوزارة مع تحسين الخصائص الفنية له لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة لمنظوري الإدارة.

وتفسر النسبة الضعيفة لسنة 2022 بتعطل رابط الموقع نظرا للأشغال الجارية عليه ومن المتوقع تسجيل نسب زيارة عالية في سنوات 2023-2025 بعد دخول الموقع الرسمي الجديد حيز العمل.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر مرتبط أساسا بالنشاط السياحي للسنة المعنية (الذي بدوره يتأثر بدوره بالأوضاع العالمية: الإرهاب، تفشي فيروس كورونا) وبمتطلبات الحريف.

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس التحكم في كتلة الأجور من خلال دقة التقديرات المتعلقة بالاعتمادات المرصودة لقسم التأجير.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتمادات المنجزة لكتلة الأجور / الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
3	3.5	4	4.5	11.06	نسبة	الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى التحكم في كتلة الأجور وذلك عبر حوكمة التقديرات عن طريق الضبط الدقيق للحاجيات بالاعتماد على آلية البرمجة السنوية للنفقات للسنة س-1 والتقرير السنوي لأداء المهمة لس-1، آلية الرقابة المعدلة...).

وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا نظرا لمغادرة بعض الأعوان في إطار نقلة ومن المتوقع أن يتراجع الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور في السنوات المقبلة بعد وضع رؤيا واضحة تخص الإنتدابات والمصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس نسبة تنفيذ مختلف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية والمدرجة ضمن مخطط التكوين السنوي للمهمة / العدد الجملي للدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 97 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
97	95	85	75	73	نسبة	نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

وقد سجل هذا المؤشر تطوراً ملحوظاً نظراً لاستقرار الوضع الوبائي ومن المتوقع أن يواصل المؤشر في الإرتفاع نظراً لعودة السير العادي للعمل وسعي الإدارة العامة للمصالح المشتركة لتنويع برنامج التكوين وملائمته لمتطلبات العمل ولانتظارات الأعوان.

2. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.

بطاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر باحتساب الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
10	15	20	25	34.59	نسبة	الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعمل مختلف الهياكل الإدارية لمهمة السياحة على تقليص الفارق بين تقديرات وإنجازات ميزانية المهمة وذلك بالعمل ضبط الحاجيات بأكثر دقة والعمل على حسن توظيف واستغلال مختلف آليات حوكمة التصرف في المال العام.

وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا بسبب تداعيات جائحة كورونا، ومن ذلك تأجيل اقتناء بعض المعدات وعدم اثمار بعض الاستشارات وإلغاء عديد التظاهرات وتنفيذ المشاريع بنسق بطيء. ومن المتوقع

تقلص الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية باستقرار الوضع في البلاد ورجوع النسق العادي لتنفيذ المشاريع في السنوات المقبلة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وإنجازات الميزانية.

رمز المؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر باحتساب كلفة التسيير بالنسبة للعون.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الموارد المخصصة للتسيير / عدد الأعوان
2. وحدة المؤشر: الدينار
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 أد سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
15	13.5	12	11	9.6	أد	كلفة التسيير للعون الواحد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز هامة سنة 2021 وسيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة على الترفيع في كلفة التسيير للعون الواحد باعتبار أن نسبة التأخير على مستوى المهمة هي نسبة عالية (أكثر من 60% إبطاءات عليا) وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة بإسناد الخطط الوظيفية على غرار العقود... إضافة إلى ذلك وفي ظل غياب آلية الانتداب لأكثر من أربع سنوات سيتم العمل على الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتكوين كما تمت الإشارة إليه سابقا حتى تكون عملية إعادة توظيف الاعوان ناجعة.

3. تحديد أهم النقاىص المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر الكلفة الحقيقية لكل عون باعتبار أن هناك نفقات تحمل على أعوان دون غيرهم (مثال نفقات إكساء العملة، نفقات الوقود للمكلفين بخطط وظيفية ونفقات المهمات بالخارج...).

بطاقة خاصة بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

بطاقة خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي

الإطار العام

تنصهر استراتيجية مهمة السياحة ضمن التوجهات والاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، والمساواة الشاملة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمرأة بصفة خاصة، والتي تعتبر أهداف التنمية المستدامة 2030 من أهمها (خاصة الهدف الخامس منه).

كما حرصت المهمة على أن تنتزل سياستها القطاعية بصفة خاصة على ما تمت بلورته على مستوى وطني من التزامات و تشريعات وقوانين، وما انبثق عنها من خطط عمل على غرار "الخطة الوطنية لمؤسسة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي" التي مثلت المنطلق الفعلي لتكريس هذه المقاربة في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز و تحقيق المساواة في التنمية و الحقوق و الواجبات بين المواطنين.

وكما تمت الإشارة إليه سالف، فإن مهمة السياحة تعمل على تفعيل ما ورد في هذه الخطة الوطنية على مستوى مختلف برامجها، وخاصة الأثر الثالث المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل والأثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

❖ واقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي:

فيما يلي معطيات إحصائية تم إنجازها على مستوى مهمة السياحة لسنوات 2019-2020 في إطار متابعة الأثر الثاني المترتب عن الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي (2016-2020):

➤ قدرت نسبة النساء المكلفة بخطط وظيفية بوزارة السياحة من مجموع المكلفين بخطط وظيفية بـ 22% إلى حدود فيفري 2021 وهي نسبة لمزيد التدعيم في اتجاه العمل على تسمية النساء في مواقع القرار باعتبار وان نسبة هذه النسبة هامة من النساء في خطط أقل من مدير إدارة مركزية،

➤ تسمية النساء في الخطط الوظيفية (12 خطة وظيفية خاصة بالنساء/56 خطة وظيفية) ،

➤ جدول في الترقيات في الرتب حسب الجنس لسنتي 2019-2020

النسبة %	عدد النساء المتمتعات بالترقيات سنة 2020		النسبة %	عدد النساء المتمتعات بالترقيات سنة 2019		العملية
	عدد النساء	عدد الخطط المعروضة للتناظر		عدد النساء	عدد الخطط المعروضة للتناظر	
55,55	10	خطت ترقية للنساء	37,5	03	خطت ترقية للنساء	08

➤ معطيات إحصائية حول تنفيذ برنامج التكوين بالوزارة حسب الجنس

2020			2019			عدد الاعوان المستفيدين من أنشطة التكوين حسب الجنس
اناث	ذكور		اناث	ذكور		
23	18		24	19		
المحلي	الجهوي	المركزي	المحلي	الجهوي	*المركزي	عدد الاعوان المستفيدين من أنشطة التكوين حسب التوزيع الجغرافي
00	00	41	00	00	43	

* لا يوجد تمثيلات جهوية للوزارة بالجهات.

➤ الدورات التكوينية المنظمة من قبل الهياكل التابعة للمدرسة الوطنية للإدارة

2020		2019		الهيكلة
إمرأة	رجل	إمرأة	رجل	
00	*00	01	01	لأكاديمية الدولية للحكومة الرشيدة
01	00	00	01	معهد القيادة الإدارية (المرحلة المخصصة لمدير إدارة مركزية)
01	00	00	01	معهد القيادة الإدارية (مرحلة المخصص لمدير عام إدارة مركزية)

* بالنسبة للأكاديمية الدولية للحكومة الرشيدة لم يتم طلب تشريك إطارات عن الوزارة دورة 2020.

✓ بالنسبة لعمليات التحسيس والإعلام لإطارات وأعوان وزارة السياحة لمقاربة النوع الاجتماعي تم برمجة نشاط تكويني صلب مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 حول مقاربة النوع الاجتماعي لفائدة اطارات وأعوان الوزارة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة وقد يتم تنفيذه بالاشتراك مع مكتب تكوين خاص أيام 20 و 21 و 23 أكتوبر 2019، وتجدر الإشارة الى انه تم عرض الخطة الوطنية

لادراج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية التي صادق عليها مجلس الوزراء في جوان 2018.

❖ استنادا إلى مخرجات الدراسة حول واقع المساواة بين الجنسين في قطاع السياحة في تونس، التي قامت بها منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع البنك الأوروبي للأعمار والتنمية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2021، لا يمكن أن تكون هناك استدامة في قطاع السياحة دون تحقيق مساواة بين الجنسين في هذا المجال،

أظهرت التجربة في المجال أن الأنموذج المعتمد لتطوير وتنمية السياحة في تونس من سنة 1960 إلى سنة 2019، ركز بالأساس على عدد الوافدين الدوليين وفوائد التنمية الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط.

وبعد ما عرفه القطاع من ركود تام خلال العشرية الأخير إثر الضربات الإرهابية وتفشي فيروس كورونا، بدأ التفكير في منوال جديد يأخذ بعين الاعتبار التحديات العالمية بما في ذلك المساواة بين الجنسين (قطاع أكثر خضرة وشمولية ومرونة)

■ يوفر النشاط السياحي للمرأة، مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية.

■ نسبة النساء العاملات في مجال السياحة والفندقة، تتراوح في المتوسط بين 20% إلى 35%.

■ تشير إحصائيات سنة 2015 الصادرة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل أن 63.5% من أصحاب شهادات التكوين في مجال السياحة هم من الرجال، في حين تمثل هذه النسبة 35.6% فقط لدى النساء.

■ تشير الإحصائيات أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والإدارية ومن الاطارات المتوسطة (9.7% من الرجال مقابل 8.5% من النساء) وفي الفئة المهنية (23% من الرجال مقابل 17.7% نساء). في المقابل، نجد أن النساء هن أكثر تمثيلاً نسبياً في فئة العملة غير المؤهلة (16.4% نساء مقابل 12.7% رجال).

■ كما يعتبر نشاط الصناعات التقليدية، محركا هاما للاستثمار والتنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة (حوالي 80% من الحرفيين في تونس هن من النساء، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تناهز حوالي 95% في بعض الاختصاصات،

- بالرجوع إلى قاعدة بيانات الديوان الوطني للصناعات التقليدية لسنة 2016، فإن ما يقارب 159 ألف حرفيا ناشطا مسجل في السجل الحرفي (83% من هؤلاء المسجلين هن من النساء)، وموزعين على 1888 مؤسسة حرفية مسجلة،
 - 35 % فقط من مجموع هذه المؤسسات ترأسها امرأة (تشير الإحصائيات إلى أن ثلث (1/3) المؤسسات الحرفية فقط تديرها نساء أي ما يعادل 666 مؤسسة حرفية مسجلة).
- على هذا الأساس يطرح الإشكال التالي: "ضعف نسبة بعث المرأة لمؤسسة حرفية مسجلة رغم أن اغلب الحرفيين المسجلين في السجل الحرفي هن من النساء"

توجهات المهمة في المجال

بناء على ما التزمت به المهمة ضمن سياستها التنموية، تدرج الأهداف الخصوصية القطاعية التي تم ضبطها في هذا الإطار ضمن المحاور الأساسية للتوجهات الإستراتيجية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية، والمتمثلة أساسا في:

1- تعزيز تواجد المرأة في بعض المهن السياحية وعلى مستوى مواقع القرار

2- الترفيع من عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية

وعلى مستوى عملي، سيتواصل العمل خلال سنة 2023 على متابعة تنفيذ هذه الأهداف ومتابعة تنفيذها من خلال المؤشرات الاستراتيجية التالية "نسبة النساء في مواقع القرار" و "نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية".

||- البرامج

• البرنامج 09 " القيادة والمساندة":

لم يتم إعتداد مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي ضمن إطار أداء برنامج القيادة والمساندة بالنسبة للسنوات الفارطة رغم توفر المعلومة الإحصائية حول مقاربة النوع الاجتماعي.

• البرنامج 1 " السياحة والصناعات التقليدية":

رغم عديد المؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها لفائدة النساء الناشطات في مجال الصناعات التقليدية، إلا أن أوجه عدم المساواة بين الحرفيين والحرفيات في مجال بعث المؤسسة الحرفية مازال متواصلا وهو يمثل عقبة أمام إمكانية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية المتاحة (قطاع غير مهيكّل في مجمله) وبالتالي سيؤثر على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة..... حيث تشير الإحصائيات أن **ثلث (1/3) المؤسسات الحرفية فقط تديرها نساء** رغم أن **80%** من الحرفيين في تونس هم من النساء.

كما يطرح الإشكال نفسه على مستوى ضعف تمثيلية المرأة في بعض المهن السياحية وضعف تواجدها في بعض مواقع القرار.

وفي انتظار القيام بتدقيق معمق لواقع القطاع ككل يشمل التكوين في مهن السياحة والدراسات السياحية العليا، من منظور النوع الاجتماعي يمكن من فهم أسباب هذه الإشكالية وتحديد آثارها المتوقعة بمختلف مستوياتها المباشرة، الوسيطة والهيكلية فإن العمل اقتصر في هذا المستوى على نشاط الصناعات التقليدية اعتبارا إلى توفر المعطيات الإحصائية المتوفرة .

ولغاية معالجة الإشكالية المطروحة على مستوى قطاع الصناعات التقليدية، سيتم العمل على تحقيق الهدف التالي "تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية": يرمي هذا الهدف إلى مزيد تمكين المرأة من وسائل الإنتاج والتحكم في عملية الترويج ومتابعة إدماجهن ضمن القطاع المهيكّل.

الهدف : تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية	نسبة	35%	38%	41%	45%

➤ **التحليل:** تجدر الإشارة الى انه اخذا بعين الاعتبار للانعكاسات السلبية لانتشار فيروس كورونا على قطاع الصناعات التقليدية المتميز باليد العاملة النسائية حيث تمثل المرأة ثلثي اليد العاملة، خصصت الوزارة عن طريق الفاعلين العموميين في المجال خطة عمل لإعادة استرجاع نسق الاستثمار تدريجيا والاقتراب من تحقيق التكافؤ النوعي على مستوى الاستثمار كما هو مبين أسفله :

• الرفع من نسبة النساء في النشاط الاقتصادي.

• المساهمة في مرور عدد من الحرفيات الناشطات في القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل لضمان احتساب عملهن في الناتج الوطني الخام وارتفاعهن بالتغطية الاجتماعية.

• إنتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي واعتمادها في إعداد وتقييم المخططات التنموية حيث سيتم العمل على تفصيل المعلومات حسب الجنس من أجل متابعة وتقييم التدخلات عن طريق البرامج والمشاريع وتأثيرها على النساء والرجال معا،

• تقديم وصف للمؤشرات الإستراتيجية المراعية للنوع الاجتماعي لاسيما تتبوع وتقييم آثار البرامج الموجهة للنوع الاجتماعي من خلال تحليل سلسلة القيم وجمع ونشر المعطيات المقسمة حسب الجنس بخصوص الأجور والتشغيل وبعث المؤسسات المهيكلة.

➤ خطة العمل:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
الهدف تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية	نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية	38%	- تسهيل النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج - العمل على تطبيق معايير العمل الدولية في عملية الانتاج - تأهيل المؤسسات الحرفية لضمان الحد الأدنى من مقتضيات العمل اللائق وخصوصا ضمان حد أدنى من الدخل الفردي لا يقل على الأجر الأدنى. - إدراج كل العاملين في ضمن المؤسسات المهيكلة بما يضمن الانخراط ضمن المنظومة الجبائية القائمة	.

٤ الإشكاليات

✓ بالنسبة للنشاط السياحي، معظم الإحصائيات التي توفرها إدارة الإحصاء لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، ونحن بصدد العمل على تجاوز هذه الصعوبة في إطار اللجنة المحدثة في الغرض،

✓ لا يرى الفاعلون التونسيون في القطاع الخاص موضوع المساواة بين الجنسين من المواضيع التي تستجيب لاحتياجاتهم الملحة في سنة 2021.

✓ إن بعث شركة سياحية وإدارتها وتوجيهها سنة 2021 مهمة شديدة الصعوبة، مما يتطلب مثابرة كبيرة وثقة بالنفس وبالمشروع في حد ذاته.

✓ الإقرار بضرورة أن تكون المرأة أكثر ثباتاً أمام العقبات العديدة التي تواجهها في المجال.

✓ لا يزال فرض الاحترام كقائدة أعمال يمثل تحدياً ويفرض نفسه في قطاع يديره الرجال منذ وقت طويل.

✓ يتطلب قطاع السياحة والفندقة عملاً شاقاً وصارماً خاصة من جانب رئيسها (ساعات العمل

الطويلة أثناء النهار وفي المساء، خلال الأعياد الوطنية أو الدينية وفترات الإجازة المدرسية).

✓ تتحمل المرأة الناشطة في القطاع السياحي أعباء المنزل والأولاد ويمكن بالتالي لهذه المسؤولية المزدوجة أن تكون عائقاً للمرأة للمبادرة.

✓ هناك فرق بين إدارة الهياكل الفندقية الصغيرة المتكونة من عشرة موظفين بهياكل فندقية كبيرة تضم أكثر من مائة موظف / وكالات السفر.

✓ لا تتمكن المرأة غالباً من التوصل بعروض الشغل المعلن عنها في الصحافة وفي الانترنت

✓ غالباً ما تعرض المرأة على العمل الليلي / غياب وسائل النقل

✓ أغلب عروض الشغل تنحصر في المناطق الساحلية وغالباً ما ترفض المرأة تغيير مكان إقامتها

✓ غالباً ما تتقاضى المرأة أجراً أقل بكثير من الرجل.

✓ نسبة إلحاق الإناث بالمدارس السياحية نسبة ضعيفة مقارنة بالذكور:

• لا تتمتع المرأة بالمهارات وخاصة اتقان اللغات الأجنبية مقارنة بالرجل

• نفور المرأة من المهن التي يمكن أن تسيئ إلى سمعتها (مطبخ، حانة..)

✓ غالبا ما يفضل أصحاب المؤسسات السياحية انتداب الرجال (رخصة سياقة/الحالة المدنية للمرأة/إنجاب الأطفال/الرجل يمتلك مهارات للتواصل أكثر من المرأة.....)

✓ ليس للمرأة نفس حظ الرجل للتمتع بقرض لبعث مؤسسة سياحية

✓ عدم اهتمام المرأة ببعث مؤسسة حرفية خاصة بها

✓ أغلب الحرفيات ينشطن خارج الإطار المهيكل للقطاع /نقتصر رؤيتهن فقط على توفير الدخل الفوري لهن

✓ غالبا ما تعرض المرأة على العمل الليلي /غياب وسائل النقل

✓ الوصول على آليات للتمويل غير متاح لهن

✓ غالبا ما تتقاضى المرأة أجرا أقل بكثير من الرجل.

✓ ضعف تكييف الأسواق المعدة للتصدير وصعوبة مراقبتها

✓ عموما تنفر المرأة من المخاطر المتعلقة بالمشاريع...

ب- الحلول

اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة لزيادة إمكانات القطاع لتعزيز المساواة بين الجنسين

*النشاط السياحي:

■ بعث نظام خاص بالتكوين الفندقي والتعليم العالي الذي يركز على النوع الاجتماعي (إجراء

تشخيص للوضع الحالي، وتحسين برامج التدريب للنساء، من خلال تقديم المزيد من البرامج

المتنوعة، ودمج المهارات الشخصية في المناهج الأكاديمية وتقوية تعلم اللغة....)

■ تنظيم أيام مفتوحة في مؤسسات التعليم والتدريب بالتعاون مع المنظمات المهنية من أجل تعزيز

مهارات الخريجين الشباب.

- تعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل و "المنتج" الذي تقدمه مؤسسات التكوين المهني والتعليم وتقديم إرشادات أفضل للتدريب المناسب
- تسليط الضوء على التدريب والتكوين المستمر لفائدة النساء خاصة في مجالات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللغات من أجل زيادة فرصهن في الوصول إلى المناصب القيادية
- العمل على خلق الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في مجال الفنادق.
- توفير عوامل الراحة والامن، خاصة للعمل الليلي (النقل والإقامة في المناطق السياحية التي يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام)
- تعزيز صورة عمل المرأة في القطاع أمام المجتمع وتعزيز المبادرة التي يقوم بها ممثلو القطاع في هذا الصدد.
- تعزيز وصول المرأة إلى الموارد المالية
- تعزيز تمكين النساء إلى الإشراف على بعث مشروعاتهن الخاص
- الالتزام المستمر لهذه الجهات الفاعلة: الحكومة، والمهنيين، ومؤسسات التكوين في مجال السياحة، والمجتمع المدني، ... المشاركة في عمليات وضع البرامج الوطنية وحشد الرأي العام فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين. .
- تعزيز احترام التشريعات والتراتب الجاري بها العمل وخصوصا تلك التي تعنى بالمرأة (حماية الأمومة والخطط الوظيفية للموظفات ...)
- تنظيم حملات توعية حول النوع الاجتماعي وضد التحرش الجنسي في مكان العمل.
- تعزيز التحليل الجنسي كجزء لا يتجزأ من الدراسات المتعلقة بجميع قطاعات النشاط وتصميم وتنفيذ أنظمة لجمع ومعالجة البيانات الإحصائية حول النوع الاجتماعي

***نشاط الصناعات التقليدية:**

- وضع آلية لتعزيز ومراقبة بعث المشاريع النسائية.
- تشجيع النساء على أن يصبحن رائدات في القطاع الحرفي: تنظيم ندوات، منتديات حول بعث المشاريع النسائية في هذا المجال، مشاركة قصص النجاح، إلخ).

- دعم النساء في مرحلة إنشاء المشروع: التدريب، والتكوين، والتواصل بين باعثات المشاريع في القطاع، إلخ.)
- تسهيل ودعم وصول المرأة إلى اقتحام أسواق جديدة (حملات إعلامية وتسويقية، إلخ)
- تعزيز مهارات الحرفيات لمواجهة القدرة التنافسية وتحسين مهارات مروجي المشاريع: التدريب على القيادة، الإدارة وطرق الاتصال والتسويق، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلخ.)

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي
2. مرجع الأحداث: الفصل 32 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
3. تاريخ إضفاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 06 أبريل 2022

- الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية: تتمثل فيما يلي:

❖ تنويع العرض السياحي من خلال:

- تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية
- تنويع المنتج والتشجيع على التجديد فيه عبر إحداث مناطق سياحية غير شاطئية
- تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطات سياحية بالمناطق الداخلية
- إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية
- تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية.

❖ تحسين الجودة بـ:

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي،
- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية
- النهوض بجودة منظومة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحة
- تنمية الموارد البشرية بالقطاع

❖ تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية بـ :

- وضع خطة ترويجية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة
- التوجه أكثر فأكثر للأسواق ذات المخزون الهام
- القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الانفاقية العالية

❖ دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار:

- تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين
- احداث الية لتنمية المبيعات
- انجاز حملات اشهارية مشتركة بالأسواق المغاربية
- تطوير المجهودات التسويقية من خلال مزيد ربط الصلة بين مهني القطاع بتونس والبلدان المغاربية

2. الأهداف الإستراتيجية: طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدفين (02) إستراتيجيين على المدى البعيد وهما :

- "تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي"
- "تعزيز تواجد المرأة في مواقع القرار"

3. تدخلات الفاعل العمومي:

* في مجال الترويج:

- وضع خطة ترويجية واتصالية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة.
- المحافظة على مكانة الوجهة السياحية التونسية في الأسواق التقليدية وتدعيمها ومجابهة المنافسة.
- تنويع العرض وتحسين الخدمات المسداة عبر تنويع أنماط الإيواء والتركيز على المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة التي من شأنها القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الإنفاقية العالية.
- خلق الحدث عبر تنظيم تظاهرات كبرى ودعمها
- انتقاء التظاهرات والعمليات الترويجية التي تقام بالخارج والتي تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع ومختلف شركائنا بالخارج.
- تكثيف برامج استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي وكذلك مميزات المنتج السياحي التونسي.
- تكثيف التظاهرات الثقافية والرياضية التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات والزّاليات مع الحرص على تغطيتها إعلاميًا لما لها من وقع إيجابي على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط وانتعاش مختلف الجهات السياحية.
- التعاقد مع جملة من المؤثرين التونسيين لتنشيط مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعادة تطوير بوابة الترويج للوجهة السياحية التونسية.

III- الميزانية على المدى المتوسط :

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

التقديرات			إنجازات	إنجازات	البيان
2025	2024	2023	2021	2021	
47810	45530	43360	-	-	ميزانية التصرف: منها
38400	36570	34830	-	-	- منحة بعنوان التأجير
9400	8950	8530	-	-	- منحة بعنوان التسيير
61500	58520	55738			ميزانية الإستثمار أو التجهيز:
113500	108100	102956			المجموع

بطاقة عدد 2: وكالة التكوين في مهن السياحة

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: المساهمة في سياسة الدولة في تشخيص وتنمية حاجيات القطاع من الموارد البشرية النهوض وهذا من خلال الجودة في منظومة التكوين السياحي
2. مرجع الأحداث: الامر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق باحداث وكالة التكوين في مهن السياحة
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين وزارة السياحة ووكالة التكوين في مهن السياحة): 06 أفريل 2022

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: تتمثل اهم المحاور الاستراتيجية الخاصة بالوكالة في:
 - التأهيل والنهوض بكل المؤسسات الفرعية للتكوين في مهن السياحة.
 - تركيز وحدة اليقظة والاستشراف والتجديد بالوكالة ورقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتنا لتحسين جودة التكوين لتتمكن من تلبية حاجيات القطاع من المهارات.
 - تطوير كفاءة المكونين واطر التكوين والانفتاح على المحيط الدولي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد الاشهاد المزدوج طبقا للمعايير والمواصفات الدولية.
2. الأهداف الإستراتيجية:
 - ❖ في مجال البيداغوجيا:
 - تفعيل دور المؤسسات الفرعية للتكوين وجعلها مؤسسات للتكوين والتدريب المهني.
 - العمل على تحيين مناهج التكوين المهني و ملائمتها حسب المجال السياحي.
 - ضبط مقاييس الاختيار وتقييم الكفاءات بكافة المؤسسات الفرعية وذلك حسب برامج تكوين المكونين.
 - اعداد برامج للتكوين الأساسي وبرامج للتدريب المهني وخاصة برامج للتكوين المستمر بما تشمل من برامج خاصة ببرامج التأهيل قصد التكوين المهني وأيضا تكوين المكونين.
 - ❖ في مجال الجودة:

توفير كل المعطيات و الظروف اللازمة لتمكين المؤسسات الفرعية من الاشهاد حتى تكون قطب من اقطاب التكوين في مهن الساحة خاصة بالنسبة للطلبة الأفارقة و الطلبة العرب.

❖ في مجال التعاون الدولي:

- تامين منظومة يقظة لمتابعة ورصد التطورات في مجال التكوين السياحي على الصعيد الوطني والعالمي وتحيين نشاط الوكالة.
- وضع إطار عملي وآليات تسمح بتطوير التكوين حسب الطلب في القطاع السياحي والفندقي وإقرار منظومة تمويل متفاعلة مع برامج التشغيل.
- انجاز عمليات توأمة للمؤسسات الفرعية للوكالة مع مؤسسات تكوين أوروبية تنشط في اختصاصات مماثلة.

3. تدخلات الفاعل العمومي: من أهم الاستثمارات والمشاريع التي تطمح الوكالة في تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج والتي تتمثل أساسا في انجاز برنامج مخصص لتحديث وتأهيل المؤسسات الفرعية للوكالة:

- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بسوسة الشمالية وذلك خلال سنة 2023 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 9 م.د.

- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بتوزر وذلك خلال سنة 2023 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 7.5 م.د.

- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بالمنستير وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 7.5 م.د وذلك خلال سنة 2023.

- تحديث وإعادة هيكلة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم على ارض جديدة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم بطاقة تكوين تقدر 350 متكون وتبلغ الكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي 10.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.

- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بنابل (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.

- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بجربة (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.

- استكمال هيكلة وتحديث مركز التكوين السياحي كركوان بالحمامات والخاص بتدعيم طاقة الإيواء وتجهيز المركز لإنشاء مركز TICAD للتكوين في مهن السياحة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث وإعادة الهيكلة (الجانب المادي واللامادي) بحوالي 8 م.د وذلك خلال سنة 2024

- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمعهد العالي المهني السياحي بلاريجا بسوسة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 4 م.د وذلك خلال سنة 2025.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
25.265 اد	23.994 اد	16.370 اد	15.970 اد	15.440 اد	ميزانية التصرف:
					منها:
19.217- اد	18.417- اد	13.520- اد	13.200- اد	12.750- اد	- منحة بعنوان التأجير
6.048- اد	5.577- اد	2.850- اد	2.770- اد	2.690- اد	- منحة بعنوان التسيير
					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
830 اد	867 اد	700 اد	645 اد	570 اد	- دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي
					- دعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية
26.095 اد	24.861 اد	17.070 اد	16.615 اد	16.010 اد	المجموع

1. النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
 - تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
 - النهوض بالبحث والتجديد
 - تنمية المنتج والنهوض بالتسويق
 - إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
 - النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
 - القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع
2. مرجع الإحداث: القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 06 أبريل 2022

الإستراتيجية والأهداف :

1. الإستراتيجية: تتمثل فيما يلي:

❖ تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار من خلال:

- تأهيل الحرفيين
- هيكلية المؤسسات الحرفية
- تأهيل ورفع القدرة التنافسية
- حفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزة

❖ النهوض بالجودة بـ:

- استكمال إسناد علامة الجودة للمنتجات التقليدية وضبط كراسات شروط خصوصية
- تفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ وبيانات المصدر لمنتجات الصناعات التقليدية
- إحداث منظومة جديدة خاصة بالجودة للمؤسسات الحرفية
- تعميم تبسيط الإجراءات على مستوى المراقبة الفنية عند التصدير في كافة الجهات
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب
- تطوير التجارة الإلكترونية

❖ البحث والتجديد:

- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي
- اقتناء براءة اختراع لتطوير تقنيات الإنتاج
- تنويع الإنتاج بالإعتماد على التراث الوطني التونسي

❖ تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية:

- إعداد دراسة لإحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم
- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع
- إحداث قواعد إنصات ومتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتج
- تقييم مسالك الترويج وابتكار أنماط جديدة

2. الأهداف الإستراتيجية: طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بنشاط الصناعات التقليدية فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدفين (02) إستراتيجيين على المدى البعيد وهما :

" تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة "

"تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثة المؤسسات الحرفية".

3. تدخلات الفاعل العمومي:

1) الإستثمار والتنمية الجهوية:

- قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل.
- خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية.
- دعم تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف
- مساندة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية الممول في إطار التعاون الدولي

2) مراقبة الجودة:

- رقمنة إجراءات المراقبة الفنية
- حفظ رصيد التناقل الفنية
- تجهيز مراكز الطابع بمعدات المراقبة الفنية إضافة إلى لوازم مراقبة الجودة
- القيام بتحليل مخبرية لدى المراكز الفنية

3) تنمية الكفاءات:

- برمجة دورات تمكين تقني وفني وتسيير وتصرف لفائدة الحرفيين وذلك في إطار برنامج الوحدة الإقليمية لتنمية الكفاءات
- برمجة دورات مرافقة اقتصادية جماعية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية وذلك من أجل دعم قدراتهم التدبيرية والتسييرية والتقنية والتسويقية إضافة إلى مواكبة الورشات أو المؤسسات حديثة

- التأسيس وما تواجهه من صعوبات خصوصا ما بعد مرحلة التأسيس تحول دون إقلاعها واستمراريتها
- تنظيم مسابقات الابتكار في الصناعات التقليدية
 - تنظيم أولمبياد الكفاءة الحرفية
 - الإعداد لفضاء الموروث الحرفي في إطار الصالون الوطني للابتكار
 - (4) تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل والخارج**
 - برمجة تظاهرات وطنية و جهوية وخارجية
 - تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية
 - تنظيم تظاهرات جهوية ومحلية بتدعيم ترويج منتوجات الحرفيين على المستويين المحلي وخاصة الجهوي وخلق حركية تجارية متواصلة على مدار السنة
 - تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية
 - المشاركة في تظاهرات مهنية دولية
 - المشاركة في تظاهرات تجارية دولية

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

التقديرات			إنجازات	إنجازات	البيان
2025	2024	2023	2021	2021	
15621	14878	14170	-	-	ميزانية التصرف: منها - منحة بعنوان التأجير
13000	12390	11800	-	-	- منحة بعنوان التسيير
2337	2226	2120	-	-	ميزانية الإستثمار أو التجهيز:
25140	23950	22810			المجموع

بطاقة عدد 4: الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحيافة

I- التعريف

4. النشاط الرئيسي: الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحيافة
5. مرجع الأحداث الفصل عدد 02 من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.
6. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: 06 أبريل 2022

II- الإستراتيجية والأهداف:

1) الإستراتيجية:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم أنشطة قطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث أهمية اليد العاملة، لذلك حضى باهتمام متواصل في السنوات الأخيرة وتم سن عديد الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثة لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط الذي يشكو عديد الصعوبات على غرار:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية 'الصناعات التقليدية في آفاق 2016' على ضرورة دعم مجالات البحث والابتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضى قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 إحداث المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحيافة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

2) الأهداف الإستراتيجية: تهدف مجمل أنشطة المركز كفاعل عمومي إلى دعم الابتكار والتجديد

قصد النهوض بنشاط الزربية والحيافة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
 - الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
 - تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
 - الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.
- 3) تدخلات الفاعل العمومي: لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في النهوض بنشاط الزربية والحيافة يسعى المركز إلى تجسيم برامج ومشاريع تهتم خاصة بـ:

- إبتكار وإنجاز تصاميم جديدة مواكبة لتوجهات السوق الحديثة والمستلهمة من الموروث التونسي بإستعمال مواد أولية طبيعية متنوعة.
- تنظيم دورات تأطيرية في مجال تقنيات الانتاج ومساعدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية على تحسبن قدراتهم التنافسية.
- إنجاز دراسة حول سلاسل القيمة والتتبع للنسيج التقليدي التونسي (Etude sur la chaine de valeur et traçabilité de la filière artisanale tapis et tissage)
- إستكمال تجهيز مخبر الصباغة والمترولوجيا بالمعدات والتجهيزات اللازمة.
- تعزيز قطب تنمية الزربية التابع للمركز بوحدات فنية بعد ان تم تركيز محطة غسل وتنبييل الزرابي.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات	البيان
2025	2024	2023		2021	
632	613	601	579.8	596	ميزانية التصرف:
515	500	495	495	493	• منحة بعنوان التأجير
117	113	106	84.8	103	• منحة بعنوان التسيير
8	8	8	8	8	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
615	596	105	150	50	• نفقات التدخل
					• نفقات التدخل في الميدان الاقتصادي
1255	1217	714	737.8	654	المجموع

